المشهد
تصدر عن شركة «المشهد» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

مدير التحرير
محمد موسى
الإخراج الصحفى:
هالة سعيد - شيماء جمال

الإدارة والإعلانات والاشتراكات
٤٥ ش عبدالرحيم صبرى. الدقى
ت: ٠١٠١٩٤٤٤٠٠٣ ـ ٣٧٧٢٢٠٣٤
فاكس: ٣٧٧٢٢٠٣٤
البريد الإلكترونى
almash_had@yahoo.com
التوزيع والاشتراكات: مؤسسة الأهرام

العدد 340 – السنة الرابعة عشرة - الثلاثاء 15 يوليو 2025 م الموافق 20 محرم 1447 هـ

رداء جديد وهوية مفككة

بقلم:
د. محمد مصطفى الخياط

لماذا نشعر أحيانًا أننا نحتاج للتغيير؟ لماذا يُصبح الأثاث الذى شاركنا ذكريات العمر قديمًا فجأة، والملابس التى اعتدناها غير مناسبة؟

أعادنى مقال الدكتور عبد الله الردادي،«لا تستغن عن ردائك القديم»، إلى ظاهرة «تأثير ديدرو»، نسبة إلى الفيلسوف الفرنسى دينيس ديدرو (١٧١٣-١٧٨٤)، المتخصص فى علم الأنثروبولوجيا .

كان ديدرو قد نشر مقالة مفادها أن اقتناء ممتلكات جديدة قد يؤدى بالفرد إلى دوامة استهلاكية تدفعه لاقتناء المزيد من المستلزمات غير الضرورية، لترتفع دورة الاستهلاك.

تروج شركات التسويق لمفهوم (التعبئة/الحشد Packaging) بمعنى أن حصولك على خدمة أو سلعة بعينها يجعلك تعيد النظر لا إراديًا فيما تملكه بين يديك من سلع وخدمات، تصبح قديمة فور امتلاكك للجديد، الأمر الذى قد يدفعك لاستبدال القديمة بأخرى حديثة تلائم ما حصلت عليه.

من هنا يلفت هذا المقال النظر إلى امتداد "تأثير ديدرو" إلى سلوكيات الأفراد فى علاقاتهم الاجتماعية والعملية.

تروج شركات التسويق لمفهوم (التعبئة/الحشد (Packaging

دعنا نضرب مثالاً توضيحيًا، تشأ الأسرة المكونة من أب وأم وأبناء فى مستوى اجتماعى معين يُحدده مستوى الدخل وعنوان السكن وما يرتبط به من جيران وعلاقات اجتماعية وعادات وتقاليد، فالمقيم فى حي السيدة زينب مثلا يجد نفسه مرتبطا بشكل ما باحتفالات مولد عقيلة بنى هاشم فى الثلاثاء الأخير من شهر رجب، وما يرتبط به من حلقات ذكر وتلاوة، وكرنفالات اجتماعية تُمدُ فيها الموائد وتوزَّعُ الأطعمةُ على زوار المسجد، فإذا ما شاء الله لهذه الأسرة، لسبب ما، أن تنتقل للإقامة فى منطقة "جاردن سيتي"، التى لا تبعد أكثر من ٢ كيلومتر عن السيدة زينب، فإنها قبل أن تكتسب عاداتها الجديدة، سوف تعيد النظر فى عاداتها القديمة التى تربت عليها، لتصبح أقرب إلى تراث منها إلى واقع معاش يذكره أفرادها فى غبطة، ثم يتحول مع الوقت إلى تاريخ قد تضعُف معه روابطهم بجيرانهم القدامى، ليس بسبب البعد المكاني، فالمسافة جد قصيرة، ولكن بسبب النقلة الاجتماعية وما رافقها من عادات جديدة أسقطت عادات قديمة، حتى أنك لتجد تلك الأسرة تنفر من تصاميم ملابسها التى اعتادتها لعقود وتستبدلها بأخرى ذات سمت إفرنجى حديث، وربما طالت دائرة التغيير أيضًا تلك السيارة العتيقة كالحة اللون، وما تركته فيها الأيامُ من آثار، فإذا بها فجأة تلفت النظر بنشازها بين غيرها من ماركات حديثة تجذب الأنظار ببريقها وجميل تصميماتها، لتبدأ دورة استهلاكية تمحو القديم وتستبدله بجديد يكبدها الكثير من المال، وهكذا تنشأ هوة فاصلة بين هذه الأسرة وجيرانها القدامى، فى تطبيق لا إرادى لتأثير ديدرو.

ولكن الأمر لا يتوَّقف عند هذا الحد، فانتقال أحد أبناء هذه الأسرة التى انتقلت من السيدة زينب إلى جاردن سيتي، وحافظت على تماسكها، إلى أحد المجمعات السكنية الفاخرة أو السفر للعمل فى الخارج، سوف يجعله بدوره يعيد النظر فى علاقاته الأسرية، فيرضى عن هذا وينتقد ذاك، وربما تشرنق؛ وتلك طامة كُبرى.

ولعلك عزيزى القارئ وجدت أثرًا لتأثير ديدرو فى محيط عملك أصاب أولئك النفر الذين هبطت عليهم ثروة أو قذف بهم إلى كراسى ذات شأن، فأعادوا النظر فى علاقاتهم بمحيطهم العملي.

وإذا كان قبول ديدرو بيجامة نوم فاخرة كهدية من أحد أصدقائه انتهى به الاستدانة بعد ما بَدَّلَ وغير ما حوله من أثاث وملابس وحتى مطبوعات، فَسَجَلَ ذلك فى مقال منبهًا ومحذرًا بقوله "كنتُ أمتلك رداء نومى القديم، واليوم أصبحتُ عبدًا لردائى الجديد... احذروا دنس الثراء المفاجئ".

هل يفتح قانون الإيجارات الباب أمام تمديد مدد الرئاسة

بقلم:
أحمد عادل هاشم

إيغال العدو الصهيونى فى القتل ومشروع التهجير من غزة وإخلاء الضفة الغربية

السرعة غير الاعتيادية فى خروج قانون الإيجارات من البرلمان،تثير تساؤلات فى ظل المناخ العام المحتقن فى البلاد على كافة المستويات، سواء ما يتعلق منها بالأمن القومى وإيغال العدو الصهيونى فى القتل ومشروع التهجير من غزة وإخلاء الضفة الغربية من الفلسطينيين بما يشكل تهديدا مباشرا لمصر، باعتبار أن الأرض المحتلة خط الدفاع الأول عن أمننا القومي، أو إذا ما كان الاحتقان المتزايد يتعلق بالحياة المعيشية ورزوح ملايين المصريين تحت خط الخوف والرعب من«بكرة» الذى يحل متواصلا بالغلاء والانتقام من المصريين بخدمات صحية وتعليمية مغشوشة وبالغة التوحش فى أسعارها.. المناخ المحتقن فى بلادنا يتزايد يوما بعد يوم فى الشارع حيث تجد العشوائية والبلطجة وتشويه الشكل الحضارى بباعة جائلين وأمناء شرطة لا حول لهم ولا قوة إلا بابتزاز المخالفين فى المرور، حتى كرة القدم باتت مصرفا للكراهية والاحتقان بين المشجعين .. لن أزيد عن حجم ونوع الاحتقان، فالكل بلا استثناء من أبناء الشعب المصرى يحيون فى مجتمع الاحتقان.

لذلك يحضر السؤال والبحث عن سر السرعة غير الاعتيادية فى إصدار قانون تم إخراجه دون قاعدة معلومات توضح حجم المتضررين والمنتفعين من تعديل القانون، ودون حلول عملية للأطراف المتضررة، اللهم إلا من وعود حكومية واهية بأنها لن تترك أسرة أو عجائز وأرامل ويتامى دون سكن.. تحت هذا السياق العام للاحتقان، يزيد البرلمان مصر احتقانا بأوامر حكومية ..لماذا؟

السيناريو الوحيد الذى يدخل العقل أن يكون السر فى ذلك تعديل المادة الدستورية المتعلقة بمدد انتخاب رئيس الجمهورية،وتعديلها لتصبح مفتوحة بدلا من مدتين، كما ينص الدستور، ولكى يتم فتح الباب أمام تعديل مدد الانتخاب، يتم حقن الشعب بالغضب الحاد، من خلال قوانين مثل تلك التى تشبه قانون الإيجارات القديمة، فيلجأ السيد رئيس الجمهورية، إلى رفض التصديق على القانون ويعيده إلى البرلمان مرة أخرى، فتنفرج أسارير ملايين الأسر من الشرائح المتنوعة للطبقة الوسطى، وتعلن تأييدها لأى اقتراح برلمانى لجعل مدد بقاء رئيس الجمهورية مفتوحة، خصوصا وأن أى محاولة للزج بمادة دستورية تفتح الباب أمام تجديد مدد الرئيس، فى ظل هذا الاحتقان والغضب الشعبى الذى يهدد الاستقرار الاجتماعي، مصيرها غير مضمون النجاح.

فى الدستور هناك قوانين مكملة، لابد من إصدارها، مثل قانون تنظيم وتداول المعلومات الذى بموجبه تكتمل البيئة التشريعية لمكافحة الفساد ومراقبة المؤسسات العامة، إلا أن هذا القانون لم ير النور، وربما يتم إصداره لاحقا تحت ضغوط «الاستثمار» لكنه قد يخرج بثلاث عاهات :لا يرى، لا يسمع، ولا يتكلم.

هناك أكثر من قانون حيوى وهام لضبط وتقويم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والخدمية فى بلادنا، ولم يبادر البرلمان، ولن يبادر، بمحاولة إصدارها، لأنه لم يتلق التعليمات.. عموما إذا رفض السيد الرئيس التصديق على القانون يمكن تقديم التهانى والتبريكات من الآن بإمكانية توليه مددا أخرى للرئاسة.

مارك كوكيلبيرغ: المشاعر الإنسانية لم تعد منطقة مقدسة والذكاء الاصطناعى ليس محايدا من حيث السياسة والسلطة

الذكاء الاصطناعى يتيح إمكانية التلاعب بالبشر

يستخدم هذا الكتاب «مدخل إلى الفلسفة السياسية للذكاء الاصطناعي» للبروفيسور «مارك كوكيلبيرغ» أستاذ فلسفة الإعلام والتكنولوجيا فى قسم الفلسفة الفلسفة السياسية بجامعة فيينا، جنبا إلى جنب مع فلسفة التكنولوجيا والأخلاق، بهدف فهم القضايا المعيارية التى يثيرها الذكاء الاصطناعى والروبوتات بشكل أفضل، وتسليط الضوء على القضايا السياسية الملحة والطريقة التى تتشابك بها مع هذه التقنيات الجديدة.

مصطلح «متشابك» يستخدمه كوكيلبيرغ هنا للتعبير عن الارتباط الوثيق بين القضايا السياسية والقضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. ومؤدى هذه الفكرة أن الذكاء الاصطناعى سار سياسيا بشكل فعلي. ووفقا له فإن المفهوم الموجه لكتابه «يتجلى فى كون الذكاءالاصطناعى ليس مجرد مسألة تقنية أو يتعلق بالذكاء فقط؛ فهو ليس محايدا من حيث السياسة والسلطة، ذلك بأن الذكاء الاصطناعى سياسى بكل معنى الكلمة». وفى كل فصل على حدة، يعرض هذا البعد السياسى للذكاء الاصطناعي. حيث يناقش كل فصل من الكتاب مجموعة معينة من المواضيع السياسية الفلسفية: الحرية، والتلاعب، والاستغلال، والعبودية؛ والمساواة والعدالة والعنصرية والتمييز الجنسي، وغيرها من أشكال التحيز والتمييز؛ والديمقراطية، والخبرة، والمشاركة، والشمولية؛ والحيوانات والبيئة والسلطة والانضباط والمراقبة والدستور الذاتى وتغير المناخ فى علاقته بما بعد النزعة الإنسانية والنزعة الإنسانية المتحولة. وتتم مناقشة كل موضوع فى ضوء التأثيرات المقصودة وغيرالمقصودة للذكاء الاصطناعى وعلوم البيانات والتقنيات ذات الصلة مثل الروبوتات.

يقول كوكيلبيرغ فى كتابه الذى ترجمه عبد النور خراقى وعبد الرحيم فاطمي، وصدر عن دار خطوط وظلال أن ترسيخ حوار بين فلسفة التكنولوجيا والفلسفة السياسية أضحى ضرورة ملحة، لا يمكن تجاوزها. وإن النهل من موارد الفلسفة السياسية والنظرية الاجتماعية، يمكننا، لا محالة، من مواصلة تطوير فكرة أن التكنولوجيا، وفى مقدمتها الذكاء الاصطناعي، سياسية فى عمقها. وإذا كانت السياسة وفلسفتها شأنا عاما، تتضافر جهود أفراد المجتمع للتفكير فيها سويا، فلا بد أيضا من «التفكير معا» فى سياسات الذكاء الاصطناعي، حتى لا تظل حبيسة الكتب وحكرا على الأوساط الأكاديمية. وإذا عجزت السلطة الفلسفية فى توجيه سلطة الذكاء الاصطناعى فسنتحول إلى ضحايا مكبلين بأغلال خوارزمياته، تخرب بنيات السلطة البشرية وتتجاوز مركزية الإنسان، وتكرس الظلم والتفاوت، والتمييز، وسلب الحريتين الإيجابية والسلبية. إننا أمام مفترق الطرق: إما أن نتصالح مع الفكر التكنولوجى وفلسفته ونوجهه أخلاقيا، فنسود، وإما أن نترك الحبل على الغارب، فتحل محلنا قوى غير بشرية اصطناعية فائقة الذكاء، تطالب "بحق المواطنة" كما يزعم أنصار النزعة الإنسانية المتحولة.

يشير إلى أن الذكاء الاصطناعي، غالبا ما ينظر إليه بأنه يقف بقوة إلى جانب التكنوقراط، بحيث يقدم إمكانيات جديدة لتوليد المعرفة حول الواقع الاجتماعى ويمكن للمرء القول أيضا بناء الواقع الاجتماعي. لقد سبق أن تم استخدام علم الإحصاء منذ فترة طويلة فى الحكم الحديث، غير أنه مع بروز التعلم الآلي، توسعت إمكانيات التحليل التنبؤي؛ إذ إن«كولدري» و«ميخياس» (٢٠١٩) يتحدثان عن نظرية معرفية اجتماعية جديدة، يتم تسخيرها بواسطة الذكاء الاصطناعي؛ إن الذكاء الاصطناعي، يخلق قوة جديدة للتوجيه التكنوقراطى للمجتمع، وهو ما يتناقض مع المثل الديمقراطية، ويبدو أن الذكاء الاصطناعى هو مجال للخبراء، يتجاوز فهم معظم الناس، وفى هذا الصدد، صرح «باسكوالي» إنه من أجل التوزيع العادل للخبرة والسلطة، ينبغى تقديم حوافز للأفراد لفهم الذكاء الاصطناعي، وموارده، وإذا لم يحدث هذا، فقد نصبح معولين بشكل كامل على الذكاء االصطناعى والبيروقراطيين، الذين يستخدمونه للسيطرة علينا، لدرجة أن أنصار ما بعد النزعة الإنسانية مثل «هراري» يرون أن الذكاء الاصطناعى سيحكمنا فى المستقبل؛ ولكن إذا تركنا الخيال العلمى جانبا، فقد يكون بوسعنا أن نقول إننا محكومون بالفعل من قبل شركات كبرى، تستخدم الذكاء الاصطناعى للتلاعب بنا . خارج نطاق السيطرة الديمقراطية تماما. إن التساؤل حول من يجب أن يحكم، هو سؤال نظرى فقط لأننا محكومون بالفعل من قبل «غوغل،» و«أمازون،» وغيرهما من الشركات الكبرى؛ ومن هذا المنطلق، ثمة شيء مناهض للديمقراطية فى الذكاء الاصطناعى أساسا؛ فضلا عن ذلك، هل طبيعة المعرفة، التى يقدمها الذكاء الاصطناعى كافية لاتخاذ القرار؟ يمكن القول إنه ثمة فجوة، تتطلب الحكم البشرى والتداول الديمقراطي. إن طبيعة الذكاء، الذى يعرضها الذكاء الاصطناعي، غالبا ما تتناقض مع الذكاء الاجتماعى البشري،الذى يبدو ضروريا للخطاب السياسي، وصياغة المعنى الاجتماعى فى الديمقراطيات، ولكن هل يمكن للذكاء الاصطناعى أيضا، أن يدعم أشكالا أكثر ديمقراطية للحكومة والحكم، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف السبيل إلى ذلك؟ إننا نحتاج، قصد إغناء هذه النقاش إلى مزيد من التحقيق فى السؤال المركزى حول ماهية الديمقراطية، وما تقتضيه من معرفة.

ويؤكد كوكيلبيرغ إن ريادة الذكاء الاصطناعى للجنس البشري، هو فى كل الأحوال أمر خطير ومخالف للديمقراطية، وخطره هذا، لا يكمن فى أن الذكاء الاصطناعى الذى سيتولى المسؤولية، قد يدمر البشرية فحسب، بل يكمن أيضا فى أنه سيحكم، أو يدعى أنه سيحكم، بما يحقق المصالح الفضلى للبشرية. إن هذا الأمر هو مجاز خيال علمى كلاسيكى (انظر مثلا فيلم "أنا روبوت" أو سلسلة روايات "نيل آشر" : هذا، وهو يمثل خطرا وفقا لجميع مُثل الديمقراطية؛ فهو يدمر الديمقراطية الليبرالية، لأنه يدمر الحرية باعتبارها استقلالية للمواطنين، وفى نهاية المطاف، فهو يحرمنا أيضا من السياسة فى حد ذاتها، كما قال "دامنيانوفيتش" وهذا السيناريو، لا يمكن دعمه إلا من خلال تفسير خاص جدا لأفلاطون حيث يتصرف الذكاءالاصطناعى مثل ملك فيلسوف اصطناعى (ربما مقترنة بحجة نفعية حديثة تهدف إلى تعظيم المنفعة للإنسانية ككل أو بحجة من فلسفة "هوبز" هدفها بقاء البشرية والحفاظ على سلمها. يصبح القبطان أو قائد (حاكم) سفينة الدولة مثل الطيار الآلي، وربما يمكنه أيضا التنقل بين البشرية جمعاء وكوكب الأرض. إن مثل هذه الرؤى، تتعرض للانتقاد على نحو ملائم من قبل جميع النظريات الديمقراطية؛ وليس من الواضح أيضا ما إذا كان مثل هذا الذكاء الاصطناعي، سيحظى بسلطة فعلية، بغض النظر عما إذا كان من الصواب والعدل، أن يكون له مثل هذه السلطة.

ويلفت أن الذكاء الاصطناعى لا يقوم بمراقبتنا فحسب، بل يقوم أيضا بتنبؤات حول سلوكنا؛ ومن ثم، قد يصبح الذكاء الاصطناعي، وعلوم البيانات أدوات لأشكال جديدة من الشمولية، حيث يعرفنا الذكاء الاصطناعى بشكل أفضل مما نعرفه . وقبل أن نعرفه نحن؛ وكما قال "هراري" فى مقابلة مع مجلة "وايرد" لم تعد المشاعر الإنسانية، والخيارات الإنسانية منطقة مقدسة، إذ أصبح الآن من الممكن التلاعب بالبشر بالكامل: "لقد أصبحنا الآن حيوانات قابلة للاختراق"، وهذا يفتح احتمالات لشمولية الحكومات والشركات؛ بحيث يمكن استخدام المعلومات المكتسبة عن طريق الذكاء الاصطناعي، والتقنيات المرتبطة به للتلاعب بنا، والسيطرة علينا . ومن ثم، فإن التكنولوجيا تجازف بأن تصبح . إذا استخدمنا عبارة "أرندت" أحد أصول الشمولية. إن التحول من الديمقراطية إلى الشمولية، لا يحدث (فقط) لأن الفوهرر أو الرئيس يتولى السلطة، ويدمر الديمقراطية علانية، مثال عن طريق ثورة أو انقلاب، بل إن العملية أقل وضوحا وأبطأ بكثير من ذلك، ولو أنها لا تقل فعالية؛ وباستخدام الذكاءالاصطناعي، وغيره من التكنولوجيات الإلكترونية، ينتقل ميزان القوى ببطء إلى أيدى عدد قليل من الجهات الفاعلة القوية ـ سواء فى الحكومة أو فى الشركات ـ وبالتأكيد بعيدا عن الناس، هذا إن كانوا يملكون قدرا من السلطة أصلا. وعلى هذا المنوال، يعد الذكاء الاصطناعى أكثر من مجرد أداة، إنما يقوم بتغيير قواعد اللعبة، وعندما يتم تطبيقه فى المجال السياسي، فإنه يغير هذا المجال أيضا، مثلا، عندما يساهم فى خلق دينامية شمولية.

ويرى كوكيلبيرغ إن عواطفنا هى الأخرى تتم مراقبتها، ويتم تحقيق الدخل منها ويمكن استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى نفسها لدعم الأنظمة الشمولية، أو للحفاظ على الأنظمة السياسية القمعية وأسطورتها، وصورها "على سبيل المثال، المدينة الفاضلة العنصرية"، على الرغم من أنه، يمكن للذكاء الاصطناعي، من حيث المبدأ، أن يوفر أيضا فرصا لدعم الديمقراطية . إن الكثير، يعتمد على كيفية رؤيتنا للديمقراطية وبالطبع رؤيتنا للسياسة. إن معظم الباحثين فى مجال الذكاء الاصطناعى وسياساته، يدعمون طريقة ديمقراطية وعادلة للبرمجة؛ ويظن بعضهم أننا بحاجة إلى مزيد من القيود والمسائل التنظيمية. إن التأثيرات القمعية ليست دائما وليست مقصودة عادة، على الرغم من أنه أحيانا يتم استخدام الذكاء الاصطناعى عن قصد، للترويج لسياسة عنصرية وقومية. ومع ذلك، ثمة أيضا تأثيرات إشكالية غير مقصودة. فقد يدعم الذكاء الاصطناعى الثقافات والأنظمة السياسية العنصرية والاستعمارية الجديدة من خلال خلق التحيز ضد أفراد وجماعات معينة، أو يساعد فى تهيئة الظروف للاستبداد أو الشمولية. وخذ بعين الاعتبار مرة أخرى حجة "نوبل" التى تفيد بأن خوارزميات "البحث"، وأنظمة التصنيف قد "تعزز العلاقات الاجتماعية القمعية". وللذكاء الاصطناعى إمكانية التحكم فى القرارات والأفكار والأفعال والعواطف عن قصد من أجل دعم نظام سياسى معين. وفى حالة الشمولية، قد يدعم الذكاء الاصطناعى وصول النظام المطلق إلى عقول الناس، وقلوبهم.

ويوضح أن فوكو جادل بأن السلطة تأتى فى شكل الانضباط والمراقبة؛ ففى كتابه المراقبة والمعاقبة يوضح أنه فى ظل السلطة التأديبية الحديثة، يتم استخدام الأفراد باعتبارهم أشياء وأدوات إذ يصبح الجسد سهل الانقياد ومطيعا ومفيدا. واستنادا إلى هذا الإطار، يمكن للمرء أن يجادل بأنه يتم إنشاء هيئات مطيعة، من خلال وسائل التواصل الاجتماعى المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتقنيات المراقبة، وما إلى ذلك. إن اقتصاد الاهتمام فى وسائل التواصل الاجتماعي، يجعلنا نتصفح وننقر مثل الآلات، ويتم وضع الأشخاص تحت المراقبة فى المطارات وبيئات مراقبة الحدود الأخرى. ويساهم الذكاء الاصطناعى أيضا فى إنشاء نوع جديد من "البانو بتيكون" الذى صممه الفيلسوف الإنجليزى "جيريمى بينثام" فى القرن الثامن عشر، فى البداية نوعا من هندسة السجون على شكل برج مراقبة مركزى يقع داخل دائرة من زنازين السجن ويستطيع الحراس، من البرج، رؤية كل سجين غير أن السجناء لا يستطيعون الرؤية من داخل البرج، مما يعنى أنهم لا يعرفون أبدا ما إذا كانوامراقبين أم لا. وبوصفه مفهوما تأديبيا، ينطبق "البانوبتيكون" على فكرة أن الناس يتصرفون كما لو كانوا مراقبين، دون معرفة ما إذا كان هذا هو الحال أم لا. وهذا شكل أكثر دقة من أشكال السيطرة: فهو نوع من التنظيم الذاتي. و"التكنولوجيا السياسية" وبالنسبة لـ "فوكو" شكل "البانوبتيكون" أو المراقبة الجماعية طريقة جديدة لممارسة السلطة: لقد كانت "اختراعا تكنولوجيا فى نظام السلطة "كما أشار إلى تصميم سجن "بنثام"، ولكن اليوم، يمكن فهم الذكاء الاصطناعى بوصفه يساهم فى جميع أنواع المراقبة الجماعية الأقل وضوحا على سبيل المثال فى سياق وسائل التواصل الاجتماعي.

ويضيف كوكيلبيرغ أنه باسم الأمن أو إجراءات مكافحة الإرهاب، قد يكون الذكاء الاصطناعى جزءا من أشكال «الحكومة الخوارزمية» التى تستخدم لممارسة سلطة الدولة بطريقة تفوض القرارات حول من هو ضمن المجتمع السياسى ومن هو خارجه. فحتى الديمقراطيات الليبرالية فى الاتحاد الأوروبي، تستخدم الذكاء الاصطناعى على نحو متزايد لمراقبة الحدود، ففى القرن الحادى والعشرين، عادت أشكال الحكم، التى اعتقد قراء «فوكو" أنها تنتمى إلى الماضي، والآن تم ترسيخها بواسطة الذكاء الاصطناعى وعلوم البيانات.

محمد الحمامصي